

# تقرير إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

بمناسبة مراجعة الاستعراض الدوري لدولة مصر في مجموعة العمل ما قبل الجلسة ٥١ للجنة

٢٠١٣ مايو ٢١-٢٤

إعداد:

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مصر



EGYPTIAN CENTER  
FOR ECONOMIC & SOCIAL RIGHTS

المركز المصري للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية

مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الولايات المتحدة الأمريكية

CENTER FOR ECONOMIC AND SOCIAL RIGHTS AT 20  
TWENTY YEARS FIGHTING FOR SOCIAL JUSTICE THROUGH HUMAN RIGHTS

يحدد هذا التقرير الخطوط العريضة للهواجس الرئيسية للمنظمات المذكورة أعلاه بمناسبة مراجعة الاستعراض الدوري لدولة مصر في مجموعة العمل ما قبل الجلسة ٥١ للجنة، مايو ٢٠١٣. هذا التقرير هو بمثابة استكمال للمعلومات التي تم عرضها في تقرير مصر الدوري في جلسة ٢-٤ مايو ٢٠١٠، ويقوم بتسليط الضوء على المجالات الرئيسية المتعلقة بامتنال الدولة الطرف بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الإشارة بوجه خاص إلى المسائل التي لم تتم معالجتها بشكل واف أو تم إهمالها في تقرير الدولة الطرف.

منذ تقديمها للتقرير، شهدت مصر فترة من الاضطرابات السياسية الهائلة وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ففي ٢٥ يناير ٢٠١١، اندلعت الثورة في مصر وانضمّ البلد إلى موجة انتفاضات الربيع العربي ضد الأنظمة الاستبدادية والظلم الاجتماعي والاقتصادي التي بدأت في تونس وانتشرت في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد شهدت الثورة المصرية احتجاجات حاشدة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك تجمعات لمئات الآلاف من المتظاهرين في ميدان التحرير، في القاهرة. احتشد المتظاهرون ضد غياب الديمقراطية والحريات في مصر، فضلاً عن الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه المصريون منذ عقود.

على الرغم من أن مطالب العدالة الاجتماعية والاقتصادية كانت في صميم شعارات الثورة عند اندلاعها، لم تفعل الحكومات الانتقالية سوى القليل استجابةً لتلك المطالب، وفشلت القيادات المصرية حتى اليوم في ترجمة شعار الثورة المصرية، "عيش، حرية، عدالة اجتماعية" إلى سياسات تفيد إلى جانب الفقراء وتوفّر لهم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وكما سيتم تفصيله في هذا التقرير، فإنه في بعض الحالات قامت الحكومة بشكل واع باتخاذ خطوات لتقويض احترام وإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، في خرق واضح للالتزامات الدولية. وبالرغم من تضمين الدستور الجديد مجموعة واعدة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فإنه ليس من الواضح تمامًا كيف ستكون أكثر من حقوق في الاسم فقط، حيث أن سلوك الحكومة، على سبيل المثال في اقتراح مزيد من الضرائب الرجعية على السلع الأساسية وإلغاء الدعم الأساسي، يزيد من مخاطر التراجع الكبير في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

## ١. معلومات عامة

### الأزمة المالية في مصر تفاقم في الأنماط القائمة للفقير وعدم المساواة

فشل النموذج الاقتصادي لنظام مبارك في تحقيق النمو العادل والشامل، بل أدى إلى تعميق الفقر وعدم المساواة والظلم الاجتماعي الذي تغدّت منه انتفاضة يناير ٢٠١١. أما المؤشرات المذكورة في الفقرات ٢٢-٢٤ من تقرير الدولة الطرف، فيجب قراءتها في ضوء إحصاءات الفقر الرسمي. ووفقاً للأرقام الوطنية، فقد ارتفع معدل فقر الدخل في مصر من ١٦,٧٪ في الفترة بين ١٩٩٩ و٢٠٠٠<sup>١</sup> إلى ٢١,٦٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ثم ارتفع مجدداً إلى ٢٥,٢٪ في ٢٠١٠/٢٠١١<sup>٢</sup>. واليوم، فإن أكثر من ٤٠٪ من السكان يعيشون على أقل من ٢ دولار في اليوم الواحد، في حين جمعت قلة قليلة ثروات هائلة. وتشير التقديرات إلى أن ٢٪ من السكان فقط يسيطرون على ٩٨٪ من الاقتصاد المصري.

أما سياق الأزمة المالية في البلاد، فهو يتحدد بالانخفاض الحاد في الاستثمارات الأجنبية وفي السياحة، بعد التحول السياسي الكبير في مصر، والذي يتضاعف مع الأزمة الاقتصادية المستمرة في أسواق التصدير المصرية في أوروبا الجنوبية. فقد انخفضت احتياطات مصر من العملة الأجنبية إلى النصف تقريباً، من ٣٦ مليار دولار عشية الثورة إلى ١٣,٥ مليار دولار فقط اليوم. وقد قام البنك المركزي بصرف أكثر من ٢٠ مليار دولار في محاولة لدعم الجنيه المصري، الذي فقد ١٤٪ من قيمته مقابل الدولار، بالرغم من ذلك، منذ قيام الثورة. أكثر من نصف هذه القيمة تم فقدانها منذ نهاية العام الماضي، مما زاد من تكلفة الواردات الأساسية<sup>٣</sup>. أدى هذا إلى زيادة كبيرة في أعباء الميزانية الوطنية وارتفع العجز في الموازنة إلى ١٢,٣٪ من الناتج الإجمالي المحلي<sup>٤</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التضخم الآخذ في الارتفاع إلى زيادة تكلفة المعيشة في مصر. فقد ارتفع هذا المعدل بنسبة ١,٨٪ في يناير ٢٠١٣ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٢. كما ارتفع معدل التضخم السنوي بنسبة ٦,٦٪، مقارنة بشهر يناير ٢٠١٢. ويفسر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن ارتفاع التضخم الشهري ناتج عن الزيادات في أسعار العديد من السلع الأساسية: صيانة المساكن وإصلاحها بنسبة ٦,٦٪، والكهرباء بنسبة ٥,٩٪، والخضروات بنسبة ٥,٢٪، والمنسوجات بنسبة ٤,٩٪، ومنتجات الألبان والبيض بنسبة ٣٪<sup>٥</sup>.

(١) يرجى تحديث المعلومات عن حجم الفقر في البلاد، تتضمن بيانات إحصائية مفصلة توضح المشكلة، بما في ذلك حسب الجنس والمنطقة. كما يرجى تقديم معلومات محدثة عن الجهود التي تبذلها الدولة الطرف للحد من الفقر وعدم المساواة (الفقرة ٣٨٣ من تقرير الدولة الطرف).

### عدم الاستقرار السياسي يعيق التحول في مصر

شاب العامان اللذان أعقبا الثورة المصرية حالة من عدم الاستقرار السياسي المستمر. ففي فبراير ٢٠١١، تنحى الرئيس مبارك وسلم السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مما وضع مصر في بداية مرحلة التحول. ولكن، عندما فشل المجلس العسكري بتقديم جدول زمني واضح للعودة إلى حكومة مدنية، قامت المزيد من الاحتجاجات<sup>٦</sup>. وقد أُجريت الانتخابات البرلمانية أخيراً في

<sup>١</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٠-٢٠١١، متوفرة على:

<http://www.capmas.gov.eg/pdf/studies/pdf/enf1.pdf>

<sup>٢</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الدخل والإنفاق والإستهلاك: مصر في أرقام ٢٠١٣، ص ١١٣، متوفرة على:

<http://www.capmas.gov.eg/pdf/EgyptInFigure/EgyptinFigures/pages/arabic%20link.htm>

<sup>٣</sup> م. عوض ود. سناب، "تحليل: مصر في ورطة مع أو بدون صندوق النقد"، شبكة أخبار أن بي سي الأميركية، ٢٠١٣/٣/٥، متوفرة على:

[http://www.nbcnews.com/id/51047683/ns/business-stocks\\_and\\_economy/#.UVS92hyTgto](http://www.nbcnews.com/id/51047683/ns/business-stocks_and_economy/#.UVS92hyTgto)

<sup>٤</sup> "الميزانية المصرية تتوقع عجزاً أعلى بـ ١٢,٥٪ في ٢٠١٢/٢٠١٣"، إيجيبت إنديبننت، ٢٠١٢/٧/٢٢، متوفرة على:

<http://www.egyptindependent.com/news/egypt-budget-projects-125-higher-deficit-201213>

<sup>٥</sup> محمد صلاح، "مصر تعاني من ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم"، دايلي نيوز مصر، ٢٠١٣/٢/١٠:

<http://www.dailynewsegyp.com/2013/02/10/egypt-hit-with-price-hikes-and-rising-inflation>

<sup>٦</sup> هـ. ماهر و. اسكندر و. ر. علي، "مصر ما بعد الثورة: عامان من الاضطرابات"، بوابة الأهرام، ٢٠١٣/١/٢٥،

نوفمبر ٢٠١١. وفي مايو ٢٠١٢، تم إلغاء حالة الطوارئ القائمة منذ عام ١٩٨١<sup>7</sup> وفي يونيو ٢٠١٢، تم انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، والتوصل إلى اتفاق حول تشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة دستور جديد للبلاد.

ولكن، ما لبث أن بدأت أزمة سياسية جديدة في يونيو ٢٠١٢، عندما أعلنت المحكمة الدستورية العليا إبطال قانون الانتخابات الذي تم انتخاب مجلس الشعب على أساسه، ولذلك كان لا بد من حلّ المجلس<sup>8</sup>. استأنف المجلس العسكري السلطة التشريعية، ليحل محله مجلس الشورى في أغسطس ٢٠١٢، عندما تولى الرئيس مرسي السلطة التشريعية، والتي سلمها فيما بعد إلى مجلس الشورى. وقد تعمقت الأزمة عندما قرر الرئيس مرسي منع القضاء من مراجعة قراراته وقام بالتمديد للجمعية التأسيسية لمدة شهرين، وأعطى نفسه صلاحيات لاتخاذ "جميع التدابير الضرورية" لحماية الثورة<sup>9</sup>. وقد تم التراجع عن هذا المرسوم إلى حد كبير في ديسمبر ٢٠١٢. وفي الشهر ذاته، قامت الجمعية الدستورية المتنازع عليها بطرح مشروع الدستور المثير للجدل للاستفتاء وتم التوافق عليه<sup>10</sup>. وكان من المقرر إجراء انتخابات لمجلس الشعب في أبريل ٢٠١٢، ولكنها تتعرض للتأجيل منذ ذلك الحين، كما تم ارسال قانون الانتخابات إلى المحكمة الدستورية العليا لمراجعته مرة أخرى<sup>11</sup>. هذا الجمود في النظام السياسي المصري جعل اتخاذ الإجراءات التشريعية القوية اللازمة لتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شيئاً من المستحيلات.

(٢) يرجى تحديد تأثير حل البرلمان في يونيو ٢٠١٢ والتأخير في إجراء انتخابات تشريعية جديدة على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرجى الإشارة أيضاً إلى أثر عدم الاستقرار السياسي على عملية سن السياسات الحكومية.

### ضعف الإطار القانوني لحماية الحقوق

على الرغم من تصديق مصر على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ١٩٨٢، لكن، في ظل غياب قوانين محلية قوية لحماية حقوق الإنسان ودون التزام حقيقي لاحترامها، صدرت العديد من القوانين التي أثرت سلبياً على حقوق الإنسان.

فشل الدستور الجديد الذي صدر في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ بتوفير الحماية الكافية للعديد من حقوق الإنسان، مما تسبب في انقسام الرأي العام. فالفصل الثالث يؤكد على الحق في التعليم وحرية البحث العلمي، والرعاية الصحية، والبيئة الصحية والسليمة، والعمل، والضمان الاجتماعي، والمعاشات التقاعدية للعاملين خارج نظام التأمين الاجتماعي، والسكن الملائم، والمياه النظيفة والغذاء الصحي، وبعض الحقوق الخاصة بالأطفال والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة. كما تعهدت الدولة بالقضاء على الأمية. لكن، وكما سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل أدناه حول المواد ذات الصلة، فإن لغة هذه الأحكام غالباً كانت عمومية بشكل مفرط، ومفتوحة للتأويل، وتتيح تبرير وضع قيود واسعة النطاق.

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/150/63151/Egypt-January-Revolution/Egypt-postrevolution-timeline-Two-years-of-turmoi.aspx>

<sup>7</sup> "مصر: رفع حالة الطوارئ بعد ٣١ عاماً"، بي بي سي، ٢٠١٢/٥/١.

<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-18283635>

<sup>8</sup> "محكمة مصرية ترفض عودة مجلس الشعب المنحل"، بوابة الأهرام، ٢٠١٢/٩/٢٢.

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/53546/Egypt/Politics-/Egypt-court-rejects-reinstatement-of-dissolved-low.aspx>

<sup>9</sup> "مصر: من يمسك السلطة؟" بي بي سي، ٢٠١٢/١٢/١٠.

<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-18779934>

<sup>10</sup> "مصر: مرسي يلغي مرسومًا مثيّرًا للجدل"، الجزيرة، ٢٠١٢/١٢/٩.

<http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/12/2012128222449772577.html>

<sup>11</sup> "تأجيل مصير الانتخابات النيابية المصرية"، بوابة الأهرام، ٢٠١٢/٣/١٧.

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/67060/Egypt/Politics-/Fate-of-Egypt-parliamentary-elections-postponed.aspx>

هذا وتتظّم المادة ١٤٥ من الدستور الجديد قابلية تنفيذ العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعاهدات الدولية الأخرى، وتتص على أن أي معاهدة دولية سيكون لها سلطة القانون بعد التصديق عليها. ومع ذلك، تشير المادة، بعبارة غامضة، أن المعاهدات التي تتعارض مع مواد الدستور لا يمكن المصادقة عليها.

٣) يرجى إيضاح موقع العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في النظام القانوني المحلي، وتبيان ما إذا كانت جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قابلة للمقاضاة أمام المحاكم الوطنية. هل قامت أياً من المحاكم المحلية بالإشارة للحقوق الواردة في العهد، إما كأسباب موجبة لقضية أو لتفسير وتوجيه قواعد قانونية معينة؟

٤) يرجى إبلاغ اللجنة ما إذا كانت الدولة الطرف تنتظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد.

### مشروطة المساعدات تشوّه أولويات السياسة

في غياب التوافق السياسي حول أفضل سبل إصلاح الاقتصاد، أعطت الحكومة الأولوية لتدابير "الحلول السريعة" لدعم الاقتصاد، من خلال طلب المساعدة الدولية. وتقوم مصر، منذ مايو ٢٠١١، بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد بقيمة ٤,٨ مليار دولار أمريكي. ويعتبر البعض أن قرض صندوق النقد الدولي هو بمثابة منح للثقة يفتح الباب أمام مليارات الدولارات من المساعدات الإضافية من البنك الدولي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربية والجهات المانحة الأخرى، بالرغم من أن هذه المسألة ليست محسومة.

ويبدو أن شرطاً أساسياً للحصول على القرض المبهوم من صندوق النقد الدولي، هو قيام مصر، تحت أولوية الحد من العجز، بالالتزام بالحد من العجز في ميزانيتها من ١٠,٩٪ إلى ٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام ٢٠١٤.<sup>12</sup> وبالرغم من وجود بدائل أكثر إنصافاً، اقترحت الحكومة رفع الدعم عن عدّة مواد وإصلاحات ضريبية تزيد من ضريبة القيمة المضافة على السلع الاستهلاكية الأساسية، وهي اقتراحات لم تحظ بشعبية. إن أياً من هذه السياسات، التي ستناقش في القسم الثاني أدناه، قد يؤدي إلى ضرر غير متناسب على الفقراء وإلى تعميق مستويات عدم المساواة في البلاد. وهناك خطر حقيقي من أن يؤدي الاندفاع لتأمين المساعدات الدولية لدعم الاحتياطات المتناقصة إلى تجاهل صانعي السياسات في مصر وصندوق النقد الدولي والدول الأعضاء في الصندوق (بما في ذلك بلجيكا والنمسا والنرويج) للأثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه التدابير على رفاه السكان، الذين يعانون بالفعل من مستويات متزايدة من الفقر وعدم المساواة والحرمان، الأمر الذي يمكن أن يزيد من تأجيج الوضع السياسي غير المستقر.

٥) يرجى إبلاغ اللجنة عن كيفية اعتماد الدولة الطرف لالتزاماتها تجاه العهد الدولي والمساعدة الدولية. كما يرجى تقديم معلومات بشأن البنود والشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والدول الأعضاء، وأي عروض أخرى للمساعدات الثنائية (بما في ذلك الشركاء الإقليميين)، مقابل تأمين دعمها الاقتصادي.

### تم السماح بالإفلات من العقاب المتعلق بالفساد

الفساد يتغلغل داخل الهيئات الحكومية في مصر، التي تحتل المرتبة ١١٨ من أصل ١٧٦ بلداً في مؤشر إدراك الفساد.<sup>13</sup> ففي ظل نظام مبارك، أدت عملية الخصخصة غير المضبوطة وغير الشفافة إلى فساد مؤسسي، وازدادت ثروات المسؤولين الحكوميين

<sup>12</sup> البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في إطار خطة الحكومة المصرية (٢٠١٢-٢٠١٤):

<http://gate.ahram.org.eg/Media/News/2012/11/28/2012-634897169281578176-157.pdf>

<sup>13</sup> المنظمة العالمية للشفافية (٢٠١٢)، مؤشر إدراك الفساد:

<http://cpi.transparency.org/cpi2012/results/#myAnchor1>

والنخبة الاقتصادية من خلال الخلط بين السياسة والأعمال تحت ستار الخصخصة، فأتيح لهم شراء الأصول المملوكة للدولة بأسعار أقل بكثير من قيمتها السوقية أو احتكار الربح من مصادر كالسياحة والمساعدات الخارجية.<sup>14</sup>

القانون رقم ٤ لعام ٢٠١٢ الذي أقره المجلس العسكري، خول الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (المسؤولة عن تنظيم الاستثمار والشركات) للدخول في تسويات مع المستثمرين الذين تُوجّه إليهم تهم "الاختلاس والسرقة، والحصول على الأموال والممتلكات العامة بشكل غير قانوني أو إساءة استخدامها، والإضرار بالصالح العام للمواطنين، وجرائم مماثلة"، شرط إعادة الأموال أو السلع من قبل المستثمرين، أو دفع تعويض يعادل القيمة السوقية للممتلكات المكتسبة بصورة غير مشروعة وقت ارتكاب الجريمة.<sup>15</sup> أما تحديد الأصول المسروقة وقيمتها السوقية في وقت السرقة، أو طريقة استعادتها، فقد أنيطت بالهيئة العامة للاستثمار، بدلاً من القضاء.<sup>16</sup> ويمكن للتسويات أن في أي وقت قبل إدانة المستثمر من قبل محكمة التمييز، وبالتالي فإن القانون يتيح للمستثمرين التهرب من المسؤولية الجنائية عن سلوكهم غير المشروع.<sup>17</sup> وقد أطاح هذا القانون بمختلف الجهود المبذولة لوضع نهاية لحالات الإفلات من العقاب في قضايا الفساد، وهي احدة من المشاكل الرئيسية في مصر. وقد استحال تغيير هذا القانون بسبب التحوّل المستمر في السلطات التشريعية، الأمر الذي لم يعط الفرصة للمجتمع المدني ونشطاء مكافحة الفساد للضغط على السلطة التشريعية لإلغاء هذا القانون.

٦) يرجى تحديث المعلومات فيما يتعلق التدابير التشريعية أو غيرها التي اتخذتها الدولة الطرف لمكافحة إرث التغاضي الرسمي عن الفساد ومساءلة الجهات المعنية عن تواطؤها.

## صنع القرار ليس شفافاً أو قابلاً للمساءلة

بشكل عام، فإن غياب الشفافية والوصول المحدود للمعلومات في مصر ما زالاً يشكّلان إشكالية كبيرة، فالمعلومات التي تنتجها الدولة محدودة وقديمة والقادة السياسيون يبقون مشاريع سياسات الدولة طي الكتمان. فالخطة الاقتصادية الأولى التي قدّمتها الحكومة الجديدة لصندوق النقد الدولي لم يم نشرها من قبل مجلس الوزراء إلا بعد دعوة قضائية رفعها المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.<sup>18</sup> وقد وردت أنباء عن قيام رئيس الوزراء بتقديم خطة أكثر تفصيلاً لصندوق النقد، ولكنها ظلّت سرية، وهناك دعوى قضائية في الوقت الحالي، لجعل الخطة متاحة للرأي العام.

الإصلاح الضريبي هو مثال آخر على غياب الشفافية. فقد تم إمرار الإصلاحات الضريبية من خلال مرسوم رئاسي في ديسمبر ٢٠١٢، في ظل غياب البرلمان وتم بيعها للجمهور كـ"ضريبة إثم". قامت شخصيات عامة بالتأكيد على أن الضرائب سترتفع فقط على المنتجات الفاخرة، مثل البيرة والمشروبات الكحولية والسجائر، ولكن، في الواقع، فإن مروحة أوسع من السلع ستصبح خاضعة لضرائب أعلى. وهذا مثال واضح لانعدام الشفافية والتلاعب بالرأي العام.

<sup>14</sup> و. أرميرست، "ثورة ضد النيوليبرالية؟" الجزيرة، ٢٠١١/٢/٢٤:

<http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/02/201122414315249621.html>

<sup>15</sup> م. هايد و ن. مروشي، "قانون المجلس العسكري للاستثمارات يتيح الإفلات من العقاب في قضايا الفساد"، ٢٠١٢/٣/١٢:

<http://www.egyptindependent.com/news/scafs-investment-law-offers-impunity-corruption-cases>

س. زكي، "كيف يحاول المجلس العسكري حل قضايا الفساد وراء الأبواب المغلقة"، دي أرابيست، ٢٠١٢/٢/٢٨:

<http://arabist.net/blog/2012/2/28/how-scaf-is-seeking-to-resolve-corruption-cases-behind-close.html>

<sup>16</sup> المصدر أعلاه.

<sup>17</sup> المصدر أعلاه.

<sup>18</sup> م. هايد و أ. صلاح-أحمد، "خطة الإصلاح الاقتصادي في مصر: عدالة اجتماعية ثورية أو مزيد من الشيء ذاته؟" إيجبت إنديبننت، ٢٠١٢/١/٢٩:

<http://www.egyptindependent.com/news/egypt-s-economic-reform-plan-revolutionary-social-justice-or-more-same>

م. خان، "خطة مصر الاقتصادية: شيء جديد وشيء قديم"، مجلس الأطلسي، ٢٠١٢/١١/٣٠:

<http://www.acus.org/egyptsource/egypt%E2%80%99s-economic-plan-something-old-something-new>

تحتل مصر كذلك مرتبة منخفضة جداً لشفافية الموازنة على الصعيد الدولي.<sup>19</sup> وبالرغم من الإطار القانوني الواضح نسبياً، فإن وزارة المالية والهيئات الوزارية الأخرى لا تلتزم بمتطلبات القانون، مما يصعب عملية محاسبة الحكومة من قبل منظمات المجتمع المدني والجمهور. أما نوع المعلومات التي يتم توفيرها فهي محدودة وبصعب تحليلها. على سبيل المثال، لا يتم توفير معلومات تفصيلية عن مخصصات ميزانيات الحكومات المحلية. كما إن غياب نموذج عام مبسط لوثيقة الميزانية وللميزانيات المصنفة حسب القطاعات، وهو مؤشر واضح لكيفية قيام الحكومة بإدارة الإنفاق العام على البرامج والأنشطة المحددة من خلال خططها الاقتصادية، يُضعف الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين.

٧) يرجى تقديم معلومات عن كيفية استجابة الدولة الطرف للدعوات التي قام بها المجتمع المدني نحو مزيد من الشفافية في عملية صنع السياسات. كما يرجى توضيح ما إذا كانت الخطط والميزانيات الاقتصادية للدولة الطرف متوفرة ومتاحة للجمهور.

٨) يرجى تحديد ما إذا كانت الدولة الطرف تخطط لتنفيذ نظام تصنيف حسب القطاع. ويُرجى أيضاً تبيان ما إذا سيتم إتاحة الموازنة العامة المبسطة، اللازمة لمشاركة المواطنين في عملية الميزانية.

### محدودية قنوات التعبير والمشاركة الفعالة

طوال فترة عدم الاستقرار السياسي التي تلت الثورة، شهدت مصر عدداً غير مسبوق من الاحتجاجات الاجتماعية، رداً على غياب سياسة معنية بالفقر، والظلم، وعدم المساواة، وإقصاء المطالب الاجتماعية والاقتصادية. وشهد العام ٢٠١٢ أكثر من ٣٨١٧ احتجاجاً اجتماعياً، أي تقريباً ضعف عددها في ٢٠١١، التي وارتفعت وتيرتها بشكل خاص في الأشهر التي تلت انتخاب الرئيس محمد مرسي. كما شارك أكثر من ٧٠ فئة ومهنة في هذه الآلاف من الاحتجاجات الاجتماعية المستمرة، من موظفي الخدمة المدنية وموظفي الحكومة الذين قاموا بحوالي ١٣٨١ احتجاج وإضراب، إلى ١٢٠٥ احتجاج من الأهالي وسكان القرى والتجمعات السكانية الحضرية. جميعهم كانوا يطالبون بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، كالحصول على مياه الشرب، والكهرباء، والتعليم النوعي، وخدمات صحية أفضل، وتحسين الأجور والرواتب، والعديد من الاستحقاقات الأخرى التي فشلت الحكومة بمعالجتها حتى الآن.<sup>20</sup>

وقد عكست استجابة الدولة تجاه المحتجين والعمال المضربين استمراراً لسياسات نظام مبارك القمعية، من جهة، وتجاهل المطالب الشعبية، من جهة أخرى. وقد تم طرد أكثر من ٢٠٠ عامل من المحتجين بشكل تعسفي من وظائفهم خلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد وصول الرئيس مرسي إلى السلطة، وتم اعتقال أكثر من مائة عامل والقبض عليهم بينما كانوا يتظاهرون سلمياً. ويتحمل أرباب العمل ورجال الأعمال المسؤولية عن قمع المشاركين في الاحتجاجات الاجتماعية أيضاً، فقد واجهوا المشاركين في الاحتجاجات بالوقف عن العمل، أو النقل، أو "الاحتجاز والضرب والسحل، خفض الرواتب، التحقيق من قبل الإدارة أو النيابة العامة، والتهديد والإرهاب والاعتداء من قبل بلطجية قام أصحاب العمل بتحريضهم، والتهديد بإغلاق الشركات والقيام بذلك في بعض الأحيان".<sup>21</sup>

٩) يُرجى توفير معلومات عن الخطوات التي اتخذتها الدولة الطرف لإشراك قطاعات مختلفة من المجتمع في عملية صنع السياسات العامة التي تتناول احتياجاتهم ومشاكلهم. بشكل خاص، يُرجى الإشارة إلى الدرجة التي شارك المجتمع المدني أو البرلمان أو أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

<sup>19</sup> الشراكة الدولية للموازنات، مبادرة الموازنة المفتوحة:

<http://internationalbudget.org/what-we-do/major-ibp-initiatives/open-budget-initiative>

<sup>20</sup> "الاحتجاجات الاجتماعية في 2012.. صرخة شعب ضد التجاهل والاستغلال والقمع"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يناير ٢٠١٣:

<http://ecesr.com/report/7113>

<sup>21</sup> وائل جمال، "الناس العاديون بمواجهة السياسيين"، بوابة الأهرام، ٢٠١٣/٢/٧:

<http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/64216/Opinion/Ordinary-folk-versus-politicians.aspx>

١٠) يرجى تحديد القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير والاحتجاج السلمي والتجمع. كما يرجى الرد أيضًا على المزاعم التي تقول أن المحتجين تعرّضوا للتهريب والمضايقات، وأن مظاهرات سلمية قد تم حظرها أو تفرقتها بوحشية، مع تعرض بعض المشاركين للاعتقال.

## II. المسائل المتعلقة بالأحكام العامة للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد ١-٥)

### المادة ٢ التزامات الدولة

على عكس الالتزام بتوليد واستخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة، يجري التخطيط لخفض الانفاق الاجتماعي بشكل جذري، من دون تقييم مسبق للأثار الشديدة المتوقعة لهذا التخفيض على حقوق الإنسان ومن دون دراسة متأنية لبدائل تكون أكثر إنصافاً. الخطة الاقتصادية الوحيدة التي صاغتها الحكومة هي التي قُدمت إلى صندوق النقد الدولي، لإظهار حسن النية من أجل تحقيق التقدّم في المفاوضات للحصول على القرض. لكن الخطة لا تزال مصاغة بعبارات غامضة وتفتقر إلى الأرقام، وهي تعطي الأولوية، على وجه الحصر تقريباً، لزيادة الإيرادات من خلال زيادة الضرائب التراجعية (بشكل أساسي على السلع والخدمات) وتخفيض الإنفاق من خلال رفع بعض الدعم على المواد الغذائية والوقود.<sup>22</sup> وهناك خطر أن يكون لهذه التدابير التراجعية تأثيراً سلبياً طويل الأمد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشرائح كبيرة من السكان. هذا ولم تبذل الحكومة حتى الآن جهداً لتبرير هذه السياسات بالعودة إلى التزامات الدولة بموجب العهد، ولم تقم باتخاذها بعد دراسة متأنية لجميع البدائل الممكنة. فنسبة الضرائب مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي في مصر هي أقل بكثير من البلدان المشابهة.<sup>23</sup> علاوة على ذلك، وفقدت الخزينة العامة المصرية ٣ مليارات دولار أميركي سنوياً كمتوسط بسبب التدفقات المالية غير المشروعة بين ٢٠٠١-٢٠١٠،<sup>24</sup> إلا أن سياسات مكافحة هذه الظاهرة المسببة للتآكل ليست واضحة. كذلك، يبدو أن الحكومة قامت بتجاهل اقتراحات إجراء مراجعة للديون الوطنية، لتحديد شرعية الديون العامة التي تم التعاقد عليها في إطار نظام مبارك.

بالفعل، فإن مستويات الإنفاق العام في مصر منخفضة نسبياً. وهناك أمثلة كثيرة ستتم مناقشتها في البنود ذات الصلة أدناه، من الإنفاق على القطاع الصحي، التعليم، الإسكان، وغيرها. وإنها لمفارقة محزنة أن تدّعي حكومة أنها تباشير ثورة شعبية ثم تقوم بنفس أخطاء الماضي وتفشل في حشد أقصى قدر من الموارد المتاحة من أجل التمتع بالحقوق الواردة في العهد على قدم المساواة، وإعمال الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

١١) يرجى تقديم معلومات حول كيف أثرت وستؤثر الخطط الاقتصادية للدولة الطرف (بشكل مستقل أو بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي) على إعمال الحقوق الواردة في العهد. ويرجى تحديد ما إذا كانت الدولة الطرف قد أجرت تقييماً حول تأثيرها على حقوق الإنسان لتحديد الدرجة التي ستؤثر بها خططها الاقتصادية في مسألة التمتع بالحقوق الواردة في العهد، وخاصة للفئات الأكثر ضعفاً.

١٢) يرجى عرض الميزانية الوطنية الموحدة، وشرح إلى أي درجة كانت الدولة الطرف تولّد الإيرادات تدريجياً لتحقيق الحقوق الواردة في العهد من خلال سياساتها المالية. كما يرجى تحديد ما إذا كانت الدولة الطرف قد أدت بالاعتبار سياسات مالية، نقدية، أو تجارية بديلة لتوليد استباقي لمزيد من فرص العمل، وعائدات ضرائب أكبر، وزيادة في الاستثمار العام.

١٣) كما يرجى تقديم إحصاءات مقارنة عن الميزانية المخصصة للقطاعات المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ الخطة الاقتصادية الخمسية (٢٠٠١/٢-٢٠٠٦/٧).

<sup>22</sup> مجلس الوزراء، برنامج الإصلاح الاقتصادي، بوابة الأهرام، مرجع سابق.

<sup>23</sup> بيانات البنك الدولي، "إيرادات الضرائب (% من الناتج المحلي الإجمالي)";

<http://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS>

<sup>24</sup> النزاهة المالية الدولية (٢٠١٢)، "تصنيف البلدان: تقدير أكبر متوسط للتدفقات المالية غير المشروعة ٢٠٠١-٢٠١٠."؛

<http://www.gfintegrity.org/storage/gfip/documents/reports/IFF2012/rankings-illicit-financial-flows-from-developing-countries-2001-2010-web.pdf>

التمييز ضد المرأة وإقصاؤها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ينتشران على نطاق واسع، خصوصاً في مجال العمل. على سبيل المثال، وصل معدّل البطالة بين النساء في القوى العاملة في عام ٢٠١٢ إلى ٢٤٪ مقارنة بـ ٩٪ بين الرجال.<sup>25</sup> لكن الفروقات الإحصائية بين الذكور والإناث لا توضّح الصورة الكاملة للتمييز ضد المرأة. فالنساء تواجهن تفاوتاً في الأجور في القطاع الخاص،<sup>26</sup> فضلاً عن أشكال أخرى من التمييز في مكان العمل، بما في ذلك التحرش الجنسي والصرف التعسفي. والجدير بالذكر أن هناك بعض التشريعات السارية لضمان حقوق بعض النساء في أماكن العمل، مثل دور الحضانة للأطفال وإجازات الأمومة، ولكن هذه القوانين ما تزال خارج نطاق الواقع، ولا يتم فرضها. كما تفنّد الدولة لسياسات تهدف الى وضع حد لهذه الممارسات التمييزية.

ناشطات حقوق المرأة والمدافعات عن حقوق الإنسان تتعرّضن بشكل متزايد لعمليات الاغتصاب والاعتداء الجنسي والاختطاف، خاصة بعد فبراير ٢٠١١.<sup>27</sup> وقد شهدت احتجاجات أواخر نوفمبر ٢٠١٢، تزايداً واضحاً في حالات الاغتصاب والاعتداءات. وحدثت سلسلة من عمليات الاغتصاب الجماعي في وسط القاهرة، حيث قامت مظاهرات، من دون أن إدانة أو اهتمام من الدولة. وكانت معظم الضحايا من ناشطات حقوق المرأة والمدافعات عن حقوق الإنسان خلال مشاركتهن في تظاهرات أو مسيرات مناهضة للتحرش الجنسي أو غيرها من الأنشطة التي تجري في وسط المدينة. ويؤكد الخبراء إن التبرؤ من الجرائم والإفلات من العقاب الذي حظي به الأشخاص المجهولين الذين شاركوا في هذه الجرائم الرهيبة، قد أدى إلى انتشار واتساع نطاق الجرائم الممارسة ضد المرأة. وقد فشلت الدولة الطرف للتصدي بشكل كاف لمثل هذه الجرائم البشعة، ناهيك عن فشلها في إدانتها. بالإضافة إلى ذلك، فقد فشلت الدولة الطرف في الضغط من أجل إجراء التحقيقات في مثل هذه الجرائم، في حين فشلت أيضاً في توفير الأمن للمتظاهرات السلميات أو للناشطات.<sup>28</sup>

١٤) يرجى إبلاغ اللجنة بالأثر العملي للتدابير المتخذة لمنع التمييز بين الجنسين في سوق العمل، بما في ذلك حق المرأة في دور الحضانة وإجازة الأمومة، التي نوقشت في الفقرات ١٢١-١٢٤ من تقرير الدولة الطرف. ما هي آليات التنفيذ المعمول بها؟ وما هي المعالجات القانونية أو الإدارية المتاحة للأشخاص الذين لم تُحترم حقوقهم؟

١٥) يرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي تتخذها الدولة الطرف لمواجهة الاغتصاب والعنف الجنسي ضد المرأة، ولا سيما ضد المحتجات في الأماكن العامة، فضلاً عن التدابير التي يجري اتخاذها ضد الموظفين الرسميين والسياسيين الذين يتغاضون عن مثل هذا العنف علناً.

<sup>25</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "القوى العاملة: التوظيف والبطالة في جمهورية مصر العربية.":

[http://capmas.gov.eg/pepo/Labour%20Force/sdds\\_lb2\\_e2.pdf](http://capmas.gov.eg/pepo/Labour%20Force/sdds_lb2_e2.pdf)

<sup>26</sup> م. عزت، "النساء والحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، مؤسسة المرأة الجديدة، بحث غير منشور، نقلاً عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

<sup>27</sup> نظرة للدراسات النسوية، "على الرئيس وجماعته والحكومة التوقف عن سياسة استهداف الناشطات وإقصاء النساء من المجال العام."

<http://is.gd/M0Fmb7>

<sup>28</sup> نظرة للدراسات النسوية، "ورقة موقف حول العنف الجنسي ضد النساء وارتفاع معدلات الاغتصاب الجماعي بميدان التحرير والمناطق المحيطة.

<http://is.gd/1n7PTX>



لعل أهم مثال للتقييد غير القانوني للحقوق في التشريعات هو قانون ٢٠١١/٣٤، الذي يجرم الإضراب والاحتجاج في أماكن العمل، والدعوة أو المشاركة في إضرابات أو أي "وقفة أو نشاط ترتب عليه منع أو تعطيل أو إعاقة" العمل. هذا القانون ينتهك بشكل واضح الحق في الإضراب والاحتجاج التي المكرّس في الاتفاقيات الدولية وأبرزها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشكّل القانون ٢٠١١/٣٤ انتقاصاً واضحاً لحقوق الإنسان التي التزمت مصر الوفاء بها<sup>29</sup>.

وقد أعرب عدد من أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة عن قلقهم من مشروع قانون يجري النظر به حالياً من قبل مجلس الشورى، لتعديل القانون رقم ٢٠٠٢/٨٤ بشأن تنظيم المنظمات غير الحكومية. فالمشروع تمت صياغته بعبارات مبهمّة يمكنها بسهولة تقييد الحق في تأسيس الجمعيات والحد من مساحة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.<sup>30</sup> على سبيل المثال، يحدد القانون الأنشطة التي يُسمح للمنظمات غير الحكومية الأجنبية القيام بها بتلك التي تتفق مع احتياجات المجتمع المصري وفقاً للأولويات خطط التنمية، ومراعاة النظام العام، والآداب العامة. ووفقاً لمشروع القانون، سيتم اعتبار أموال المنظمات غير الحكومية أموالاً عامة، وسيتم أيضاً منع المنظمات من الحصول على تمويل من الخارج دون إذن مسبق.

(١٦) يرجى توضيح الأساس المنطقي لقانون ٢٠١١/٣٤ والتعديلات على قانون ٢٠٠٢/٨٤. كما يرجى توضيح ما هي الخطوات التي اتخذتها الدولة الطرف لضمان أن قانون ٢٠١١/٣٤ والتعديلات المقترحة على قانون ٢٠٠٢/٨٤ تتفق مع الحق في حرية تكوين الجمعيات وأن هدفها الوحيد هو تعزيز الرفاه العام في مجتمع ديمقراطي.

### III. المسائل المتعلقة بأحكام محددة (المواد ٦-١٥)

#### المادة ٦ الحق في العمل

أدت الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد في العامين الماضيين إلى خسائر فادحة في معدلات التوظيف. ففي عام ٢٠١٠، كان معدل البطالة الإجمالي حوالي ٩٪. ارتفع هذا الرقم إلى ١٢٪ في عام ٢٠١١، ثم ١٢,٨٪ في ٢٠١٢،<sup>31</sup> وقد بلغ في المناطق الحضرية ١٧٪ مقارنة بـ ١٠٪ في المناطق الريفية. وقد بلغ معدل البطالة في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة ٣٣٪ في سبتمبر ٢٠١١، وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.<sup>32</sup> كما يعاني العمال بالفعل من تبعات ارتفاع الأسعار، فعلى سبيل المثال، تم إغلاق ٥٠٠ مصنعاً في مصر في بداية عام ٢٠١٣ نتيجة لزيادة أسعار البترول والمازوت، ووضع أكثر من ١٠,٠٠٠ عامل وموظف خارج الوظيفة.<sup>33</sup>

تاريخياً كانت القطاع العام في مصر يحظى بنسبة كبيرة من القوى العاملة، وكانت النسبة الهامة من الوظائف يتم خلقها في هذا القطاع. ووفقاً لإحدى الدراسات، فإن ٦٨,١٪ من العمالة في مصر هي في القطاع العام حالياً، بالإضافة إلى حوالي ٤٥٪ من

<sup>29</sup> م. البدر اوي، "الإضراب: يسمح به الدستور والعهد الدولي ويمنعه المجلس العسكري"، مجلة عدالة.حرية، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>30</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "مصر: قانون الجمعيات ينتهك المعايير الدولية - خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يحثون المشرّع على رفضه"، مارس ٢٠١٣،

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13190&LangID=E>

<sup>31</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات القوى العاملة،

[http://www.capmas.gov.eg/pepo/Labour%20Force/sdds\\_lb2\\_2.pdf](http://www.capmas.gov.eg/pepo/Labour%20Force/sdds_lb2_2.pdf)

<sup>32</sup> غ. برسوم، "وظائف غير موجودة ووظائف سيئة"، مجلة القاهرة للشؤون الدولية، ٢٠١٣/١/٦،

<http://www.ucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=280>

<sup>33</sup> "إغلاق ٥٠٠ مصنع مصري نتيجة ارتفاع أسعار المازوت"، دايلي نيوز ايجيبت، ٢٠١٣/٢/٢٦،

<http://www.dailynewsegypt.com/2013/02/26/five-hundred-egyptian-factories-close-as-a-result-of-increased-mazut-prices/>

جميع الوظائف الرسمية الجديدة (حوالي ٢٦٠,٠٠٠ وظيفة) التي تم خلقها بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٦.<sup>34</sup> وبالتالي فإن تقلص القطاع العام أثر بشكل كبير على البطالة في مصر.

على الحكومة أن تقوم بشكل عاجل باقتراح خطة متماسكة لزيادة فرص العمل. هذا ويطرح تقرير الدولة الطرف خطة للحد من البطالة، تضمنت خفض العمالة الزائدة في القطاع العام، وتشجيع العمالة في القطاع الخاص، والبدء بمشاريع واسعة النطاق لامتناس البطالة، وإنشاء صناديق تهدف إلى تشجيع المبادرة. ومع ذلك، لم تكن هذه الخطط مثمرة، إما بسبب عدم متابعتها أو عدم تنفيذها أساسًا، وهذا ما يدل عليه الارتفاع في معدلات البطالة. ففي سياق أزمة البطالة الحالية، يجب أن يكون بمقدور الدولة التصرف كالملاذ الأخير في تأمين الوظائف ريثما تقوم الشركات الخاصة المحلية بخلق المزيد من فرص العمل. لكن اعتماد هذا النهج بطريقة ذات مغزى سيكون محظورًا في إطار برنامج صندوق النقد الدولي. بدلًا من ذلك، فإن مزيد من الخصخصة المدمرة للوظائف قد تكون بانتظار المصريين.

(١٧) يرجى تحديث المعلومات حول معدل البطالة السنوي منذ العام ٢٠٠٦، مصنفة حسب الفئة العمرية، والجنس، والمناطق الحضرية والريفية، وكذلك حول التدابير الآلية لتعزيز خلق فرص العمل، وأثرها. كما يرجى تقديم معلومات عن أثر السياسات على البطالة منذ الثورة وتبيان كيف ستؤثر السياسات الانكماشية في الاقتصاد الكلي على مستوى ونوعية العمالة في البلاد.

#### المادة ٧ ظروف العمل

ظروف العمل في مصر آخذة في التدهور، ويستمر القطاع غير الرسمي بالنمو من دون أي وسيلة لضمان حقوق العمال فيه. ضخامة القطاع الرسمي تزيد من تعقيد تقييم ظروف العمل في مصر، فحجمه في ٢٠١٢ ليس واضحًا تمامًا. ومع ذلك، فإن بيانات المسح التبعي لسوق العمل لعام ٢٠٠٦ تشير إلى ٥٨,٣٪ من العمال المصريين كانوا يعملون بشكل غير رسمي، بما في ذلك ٤٢,٦٪ من القوى العاملة في المناطق الحضرية و ٧٠٪ في الريف. أما أعلى مستويات العمل غير الرسمي فهي عند الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عامًا (٨٧,١٪)، مقارنة بأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٣٤ (٦١,٤٪)، وبين ٣٥-٥٤ (٤٣,٤٪)، وبين ٥٥-٦٤ (٥١,٢٪).<sup>35</sup> مؤخرًا، قَدَّرت منظمة العمل الدولية في ٢٠٠٩ أن ٥١,٢٪ من مجموع العاملين غير الزراعيين في مصر يعملون بشكل غير رسمي.<sup>36</sup> وقد انخفضت الأجور الحقيقية في مصر أو بقيت على حالها لمدة تقارب العقدين من الزمن، بينما استمر العرض بالتقوُّق الطلب فيما يتعلَّق باليد العاملة.

انخفاض الأجور والفسل في تطبيق الحد الأدنى الوطني للأجور الذي وعدت به الدولة الطرف في مناسبات عدة،<sup>37</sup> بالإضافة إلى ظروف العمل القاسية والساعات غير المرنة، والتسريح الجماعي غير المبررة للعمال، هي من صفات العمل الرسمي وغير

<sup>34</sup> د. أنخيل-أوردينولا و ك. تاناوي، "المحددات الجزئية للعمالة غير الرسمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، البنك الدولي، يناير ٢٠١٢: <http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Labor-Market-DP/1201.pdf>

<sup>35</sup> المصدر أعلاه.

<sup>36</sup> منظمة العمل الدولية، "تحديث إحصاءات العمالة في القطاع غير الرسمي".

[http://laborsta.ilo.org/applv8/data/INFORMAL\\_ECONOMY/2012-06-Statistical%20update%20-%20v2.pdf](http://laborsta.ilo.org/applv8/data/INFORMAL_ECONOMY/2012-06-Statistical%20update%20-%20v2.pdf)

<sup>37</sup> في البداية، تم تحديد الحد الأدنى للأجور بـ ٤٠٠ جنيه في الشهر، من قبل المجلس الوطني للأجور في أواخر عام ٢٠١٠، عندما تقدّم المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدعوى قضائية ضد الحكومة لإقرار حد أدنى مناسب للأجور. وقد اعتبر المركز أن ذلك أن هذه القيمة قليلة جدًا وغير كافية لتأمين لقمة العيش، وطالب بـ ١٢٠٠ جنيه كحد أدنى، استنادًا إلى التكلفة اليومية لدعم أسرة مكونة من أربعة أشخاص على ٢ دولار يوميًا لمدة شهر - تعريف البنك الدولي للفقر "المعتدل". لكن المجلس الوطني للأجور اقترح ٧٠٠ فقط، تم خفضها لاحقًا إلى ٦٨٤ جنيهًا. وفي حين كان من المفترض يدخل الحد الأدنى للأجور المقترح حيز التنفيذ في يوليو ٢٠١١، إلا أن موظفي الحكومة الدائمين هم فقط من استفاد من ذلك، مع استثناء العاملين الآخرين في القطاع العام أو الموظفين المؤقتين. ويبقى القطاع الخاص خارج مجال الحد الأدنى للأجور، بالرغم من الوعود في عام ٢٠١١ بتقديم "مخصصات طوارئ" إلى أي شخص يكون دخله قبل الضرائب لأقل من ٧٠٠ جنيهًا، لكن هذه المسألة لم تُنفذ حتى الآن. والجدير بالذكر، يُرض حاليًا مشروع قانون بشأن الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور أمام مجلس الشورى. لكن مشروع القانون تعرّض لانتقادات من قبل العديد من الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والنشطاء، حول القيمة الضئيلة التي يحددها وطريقة التعامل مع التضخم في الأسعار. انظر، "مشروع قانون لحد أدنى وحد أعلى للأجور"، دايلي نيوز ايجيبتي، ٢٠١٣/٣/٤.

<http://www.dailynewsegypt.com/2013/02/04/draft-law-for-minimum-and-maximum-wages>

الرسمي، وهي من الأسباب الأكثر شيوعًا لآلاف التظاهرات التي قادها العمال على مدار عام ٢٠١٢،<sup>38</sup> وقد شهد القطاع العام أكبر عدد من الاحتجاجات، بلغت ١٣٨١ في تلك السنة.

حتى اليوم، فقد فشلت الدولة في العمل على معالجة ظروف العمل في مصر، كما يفشل تقرير الدولة الطرف في عرض ظروف العمل في القطاع غير الرسمي في مصر. فسياسة الدولة تميل إلى تجاهل وجود القطاع غير الرسمي. وهناك أيضًا ضعف الإطار القانوني لحماية حقوق العمال في القطاع الخاص، فعلى سبيل المثال، في حين تعلن المادة ١٤ من الدستور الجديد على الحاجة لحد أدنى للأجور على المستوى الوطني، ف وطني، فإنها قامت بربط الأجور بالإنتاجية،<sup>39</sup> وهذا يتعارض مع قرار المحكمة لزيادة الحد الأدنى الوطني للأجور، الذي حكم بالتأكيد على ضرورة ربط الأجور بمعدلات التضخم وارتفاع الأسعار.<sup>40</sup>

١٨) يرجى توضيح الخطوات التي اتخذتها الدولة الطرف لتجنب تدهور ظروف العمل في القطاع غير الرسمي المتنامي، وكذلك لخلق الظروف المؤسسية والمعمارية لتمكين عمال القطاع غير المنظم من الانضمام إلى القطاع الرسمي.

## المادة ٨ النقابات

تزداد ضرورة النقابات العمالية أكثر من أي وقت مضى، فقد بات العمال يواجهون صعوبات كبيرة في الدفاع عن حقوقهم. وقد أصبح مألوفًا أن يقوم أصحاب الشركات الخاصة والحكومة باللجوء إلى العنف في التعامل مع مطالب العمال. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك من العام ٢٠١٢، فعلى سبيل المثال، تم الاعتداء على عمال شركة للمواد الغذائية والمشروبات "فرجلو" وعمال شركة الإسمنت "تيتان" من قبل الشرطة، التي قامت بحشرتهم داخل مسجد ومهاجمتهم بالكلاب البوليسية، قبل إلقاء القبض على ١٨ منهم. وفي حالات أخرى، تعرّض بعض العمال إلى المحاكمات العسكرية، مثل عمال من شركة الحاويات بالإسكندرية، وعمال من شركة "سوميد" في السويس، وبعض العمال الآخرين. وقد جاء هذا العدد الكبير من الإضرابات، بالرغم من القانون الذي صدر في أوائل عام ٢٠١٢ والذي يحظر الحق في الإضراب (كما بيّننا أعلاه). وبطبيعة الحال، كان القانون عرضة لانتقادات كثيرة وأدى إلى المزيد من الاحتجاجات المعارضة عليه.

وردًا على حملة الاعتقالات خلال التحركات المطلوبة، بدأ العديد من العمال باللجوء إلى النقابات. فقد شهد العام ٢٠١٢ تشكيل أكثر من ١٠٠٠ نقابة، وهو انعكاس آخر لظروف العمل السيئة في مصر، التي واجهت جملة من العقبات.

بالرغم من أن المواد ٥١-٥٣ من الدستور الجديد تتيح بعض الحريات النقابية، فإنها تحظر تعدد النقابات (المادة ٥٣) وتسمح بنقابة واحدة فقط لكل مهنة. وفي ضوء تأسيس أكثر من ١٠٠٠ نقابة مستقلة واتحاد نقابي بعد الثورة، يشكل هذا الأمر انتهاكًا واضحًا للحق في تكوين الجمعيات والحق في إنشاء العديد منها كما هو منصوص في المادة ٨ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك معاهدة منظمة العمل الدولية الأساسية حول الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي. بالتالي، فإن الدستور الجديد هو تهديد للنقابات المستقلة، التي تم إنشاؤها ردًا على النقابات الرسمية الفاسدة التي تسيطر عليها الدولة.<sup>41</sup> بالإضافة إلى ذلك، توقفت وزارة القوى العاملة عن قبول أوراق تأسيس النقابات العمالية في شهر سبتمبر ٢٠١٢. كما تم تسريح العديد من الشخصيات الرئيسية الناشطة في تأسيس نقابات العمال بشكل تعسفي.<sup>42</sup>

<sup>38</sup> "الاحتجاجات الاجتماعية في 2012"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق (هامش ٢٠).

<sup>39</sup> الجمعية التأسيسية لوضع مشروع دستور جديد للبلاد، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢/١١/٣٠.

[http://egelections-2011.appspot.com/Referendum2012/dostor\\_masr\\_final.pdf](http://egelections-2011.appspot.com/Referendum2012/dostor_masr_final.pdf)

<sup>40</sup> س. كار، "حكم قضائي جديد يفرض على مصر رفع الحد الأدنى للأجور"، مصرس، ٢٠١٠/١٠/٢٧.

<http://www.masress.com/en/dailynews/124429>

<sup>41</sup> ج. شربل، "الدستور المصري سيحد من حقوق العمل وحرية العمال"، ايجيبت انديبنذنت، ٢٠١٣/١/٢٢.

<http://www.egyptindependent.com/news/egypt-s-constitution-seen-curtail-labor-rights-and-workers-freedom>

<sup>42</sup> "الاحتجاجات الاجتماعية في 2012"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق (هامش ٢٠).

١٩) يرجى تحديد ما إذا كانت هناك أي قيود، في القانون أو الواقع، على الحق في تكوين النقابات أو الانضمام إليها، أو على الاعتراف بمثل هذه النقابات، لجميع الأغراض. ويرجى أيضاً تقديم معلومات عن كيفية تنظيم الحق في المفاوضة الجماعية والقيود الموضوعية عليها. ويرجى توضيح إذا ما كانت هناك أي ضمانات قانونية لحرية وتعددية النقابات.

#### المادة ١٠ حماية الأطفال

تنص المادة ٧٠ من الدستور الجديد على أنه "[ج] يحظر تشغيل الطفل، قبل تجاوزه سن الإلزام التعليمي، في أعمال لا تناسب عمره، أو تمنع استمراره في التعليم." وهناك مخاوف أن يؤدي الغموض في صياغة هذا الحكم إلى السماح بعمالة الأطفال قبل إقرار سن التعليم الإلزامي، طالما أن العمل "يناسب" عمر الطفل، ولا يؤدي بتسرّب الأطفال من المدرسة.<sup>43</sup> إن ضعف هذا البند سيؤدي إلى مخاطر، خاصة وأن ١٠,٥٪ على الأقل من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧ عامًا كانوا يعملون في عام ٢٠١٠.<sup>44</sup> وبعبارة أخرى، بدلاً من العمل على القضاء على عمل الأطفال، يبدو أن الحكومة تفتح الباب لقنونة توظيفهم.

٢٠) يرجى إيضاح تفسير المادة ٧٠ من الدستور، وشرح ما يجري اتخاذه من خطوات من قبل الدولة الطرف للقضاء على عمل الأطفال في مصر.

<sup>43</sup> الدستور المصري، ٢٠١٢، مرجع سابق (هامش ٣٩).

<sup>44</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "الأطفال العاملون في مصر: نتيجة المسح الوطني لعمالة الأطفال ٢٠١٠"، [http://www.capmas.gov.eg/pdf/NCLS\\_Egypt\\_.pdf](http://www.capmas.gov.eg/pdf/NCLS_Egypt_.pdf)

## المياه والصرف الصحي

وفقا لآخر تعداد في عام ٢٠٠٦، فإن ٨٦٪ من السكان يحصلون على مياه الشرب في منازلهم، رغم التفاوتات الواسعة بين المحافظات. لكن، قد تكون هناك أزمة مياه حادة بالانتظار، فمتوسط نصيب الفرد من المياه العذبة في مصر في انخفاض مطرد، من حوالي ١٨٩٣ متر مكعب سنويا في عام ١٩٥٩ إلى حوالي ٩٠٠ متر مكعب في عام ٢٠٠٠، إلى ٧٠٠ متر مكعب في عام ٢٠١٢.<sup>45</sup> وتشير التقديرات إلى استمرار الانخفاض، ليصل إلى ٦٧٠ متر مكعب بحلول عام ٢٠١٧، و٦٠٠ متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٥.<sup>46</sup>

كما أن هناك إشكالية كبيرة في الوصول للمياه النظيفة وذات النوعية الجيدة، فحوالي ٢١,٢٪ من المياه المنتجة على الصعيد الوطني في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ كانت غير مكررة.<sup>47</sup> بالإضافة إلى ذلك، فإن كمية كبيرة من المياه المكررة التي تنتجها مختلف المحافظات لا تزال ملوثة بالكائنات الدقيقة الضارة وهي غير صالحة للشرب، مما يؤثر بشكل أكثر حدة على الفقراء الذين لا يستطيعون الحصول على المياه المعبأة. ووفقا لآخر تعداد سكاني في ٢٠٠٦، يرتبط ٤٤٪ من السكان بشبكة الصرف الصحي الوطنية، وفي حين اضطر ٤٤٪ لتركيبة خزانات الصرف الصحي الخاصة التي يتم تفرغها فيما بعد في نهر النيل أو على الأرض، ما يتسبب بمشاكل بيئية وصحية خطيرة.<sup>48</sup>

في العام ٢٠٠٨، أشار تقرير "مياه أكثر أمنا، صحة أفضل" لمنظمة الصحة العالمية إلى أن ٥,١٪ من مجموع الوفيات و٦,٥٪ من جميع الإعاقات (الأمراض والإصابات) في السنة في مصر يمكن أن تعزى إلى مياه الشرب غير الآمنة، وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي، والنظافة غير الكافية، وسوء إدارة الموارد المائية. الإسهال والبلهارسيا، وهي أمراض تصاحب عادة مختلف مشاكل المياه والصرف الصحي والنظافة، كلاهما شائعان جدا في مصر.<sup>49</sup> مثال على ذلك كان حالة التسمم الجماعية التي أصابت ٥٠٠٠ من سكان قرية صنصفت في محافظة المنوفية، وهو واحد من أمثلة كثيرة<sup>50</sup>. بالتالي، يمكن تخفيض الجزء الأكبر من أعباء المرض في مصر عن طريق تحسين المياه والصرف الصحي والنظافة العامة وإدارة المياه الصالحة للشرب.

وقد اعتمدت الدولة في إدارة معالجة مياه الصرف الصحي على القطاع الخاص والمشاريع الدولية إلى حد كبير. وفي حين أن مؤسسات إنتاج المياه لا تزال مملوكة من الدولة، فقد تم التخطيط لعدة مشاريع منذ منتصف عقد ٢٠٠٠ تخفف من أعباء الدولة في إنتاج المياه، في حين أن الوضع السياسي لا يجعل مصر مكانا جذابا للمستثمرين. فمشروع قانون المياه، الذي تم اقتراحه قبل الثورة، يهدف بشكل كبير إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المياه.<sup>51</sup> ومع ذلك، لم يتم إقراره حتى الآن.

<sup>45</sup> ك. الشيخ، "هل ستفقد المياه في مصر بحلول العام ٢٠٢٥؟" غلوبال بوست، ٢٠١٢/٤/٩.

<http://www.globalpost.com/dispatch/news/regions/middle-east/egypt/120406/could-egypt-run-out-water-2025>

<sup>46</sup> علاء الدين عابدين وإبراهيم جعفر، "الاستخدام الرشيد للمياه في مصر"، في، مارون المجبر، نظرة تكنولوجية من أجل الاستخدام الرشيد للموارد المائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أوبسيون ميديتيرانية: سيرى أ - سيمينار ميديتيرانية (خيارات متوسطة - السلسلة أ: ندوات متوسطة)، ٢٠٠٩، ص ١١-٢٧.

<sup>47</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام: مصادر المياه، مارس ٢٠١٢، ص ١٨٢.

<sup>48</sup> المصدر أعلاه، ص ١٧٩.

<sup>49</sup> منظمة الصحة العالمية، "مياه أكثر أمنا، صحة أفضل: تكاليف، فوائد، واستدامة التدخلات الرامية لحماية وتعزيز الصحة"، ٢٠٠٨،

[http://www.who.int/water\\_sanitation\\_health/publications/safer\\_water/en](http://www.who.int/water_sanitation_health/publications/safer_water/en)

<sup>50</sup> المصري اليوم، "مياه عكرة: تلوث وشح المياه في المنوفية"، ايجيبييت انديبنذنت، ٢٠١٢/٨/٣٠،

<http://www.egyptindependent.com/news/troubled-waters-monufiya-s-contaminated-water-and-low-supply>

خالد الشامي وهند إبراهيم، "أهالي صنصفت بالمنوفية: ارتفاع حالات التسمم بالمياه له آلاف"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٨/٢٢،

<http://www.almasryalyoum.com/node/1063586>

<sup>51</sup> الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "وثيقة قانونية تخدم

ونتيجة لذلك، فإن الموازنة العامة للدولة لخدمات المياه والصرف الصحي لا تزال منخفضة جدًا. في ميزانية قطاع الخدمات لأعوام ٢٠١٢/٢٠١١ و ٢٠١٣/٢٠١٢ على التوالي، تم تخصيص ١,٩٪ فقط من أموال الدولة المخصصة للخدمات العامة لخدمات المياه (لكل سنة).<sup>52</sup>

(٢١) يرجى تقديم إحصاءات حديثة ومصنفة حول الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي في مصر. ويرجى أيضا شرح الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ التوصيات التي قدمها خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، لتحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي وجودتها، بعد زيارتها لمصر في يونيو ٢٠٠٩.

## الأمن الغذائي

مصر على قائمة منظمة الأغذية والزراعة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض" لعام ٢٠١٣.<sup>53</sup> ووفقًا لمرصد الغذاء المصري، وهو مبادرة مشتركة بين مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري وبرنامج الغذاء العالمي، فإن حوالي ٨٦٪ من الأسر الأكثر احتياجًا غير قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية. وذكر المرصد أن ٦١,٧٪ من دخل الأسر الأكثر احتياجًا يذهب للطعام والشراب، مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يبلغ ٤٠٪. وبالاعتماد على البيانات الحكومية ابتداء من عام ٢٠٠٩، فإن تقديرات برنامج الأغذية العالمي تشير إلى أن ربع المصريين تقريبًا يعانون من نقص في الحديد (٢١,٦٪)، والزنك (٢٣٪)، وفيتامين أ (٢٦,٥٪).<sup>54</sup> كما تم احتساب مؤشر سوء التغذية لدى الأطفال، استنادًا إلى أرقام المسح الصحي الديمغرافي ٢٠٠٨، وقد أشار إلى أن ١٦,٤٪ من الأطفال في المناطق الحضرية و١٦,٩٪ من الأطفال في الأرياف يعانون من سوء التغذية.<sup>55</sup>

وقد ارتبط انعدام الأمن الغذائي ارتباطًا وثيقًا بارتفاع أسعار المواد الغذائية في العام الماضي، وخصوصًا في الربع الثالث من عام ٢٠١٢. وأظهر تقرير المرصد أن "معدّل التضخم السنوي لمجموعة الطعام والشراب فقد ارتفع بنسبة ٩,١٪ مقارنة بشهر سبتمبر ٢٠١١، مرتبطًا بالزيادة المحققة في الرقم القياسي لأسعار" سلع محددة في مؤشر أسعار السلع الغذائية<sup>56</sup>. وقد سجل سعر سلّة السلع الغذائية أعلى قيمة شهرية له في سبتمبر ٢٠١٢، حيث ارتفع سعر السلّة بنحو ١٤ جنيهًا مقارنة بشهر يونيو ٢٠١٢، وقد سجل معدّل زيادة سنوية بنسبة ٣,٤٪.

وكما لاحظ تقرير الدولة الطرف، فإن الحكومة لديها نظام البطاقات التموينية لتوفير المواد الغذائية الأساسية للمواطنين ذوي الدخل المنخفض. ومع ذلك، هناك مخاوف تتعلق بمدى ملاءمة هذا النظام. فقد أظهر تقرير مرصد الأغذية أنه في العينة التي تضم ١٠ محافظات، هناك حوالي ٢٠,١٪ من الأسر الأكثر احتياجًا لا تملك بطاقات تموينية خاصة بالأغذية المدعومة. وقد سُجّلت أعلى نسب في محافظات القاهرة (٣٦,٩٪) والإسكندرية (٣٢,١٪).<sup>57</sup> ويشير التقرير أيضًا إلى أن الكميات في حصص المواد الغذائية

<sup>52</sup> وزارة المالية، الموازنة العامة ٢٠١٢-٢٠١٣ - موازنة الهيئات الخدمية (النتائج)،

<http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/budget2012-2013/Part3/M-P3-3.pdf>

<sup>53</sup> تتضمن شروط التصنيف متوسط صافي واردات الغذاء (أي الواردات ناقص الصادرات). وأحجام التجارة المتعلقة بسلة واسعة من المواد الغذائية الأساسية (الحبوب والجزور والدرنات والبقول والبدور الزيتية والزيتون وغيرها من المحاصيل الزيتية واللحوم ومنتجات الألبان) على أساس محتوى السعرات الحرارية في كل سلعة. ويمكن الاطلاع على لائحة منظمة الأغذية والزراعة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض لعام ٢٠١٣ على:

<http://www.fao.org/countryprofiles/lifdc/ar>

<sup>54</sup> برنامج الأغذية العالمي، حالة الأمن الغذائي والحالات الأكثر احتياجًا في مصر ٢٠٠٩، ص ٣١،

<http://home.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp244906.pdf>

<sup>55</sup> المصدر أعلاه، ص ٣٩.

<sup>56</sup> مرصد الغذاء المصري، نظام رصد ومتابعة حال الغذاء في مصر، إصدار ربع سنوي رقم ٩، يوليو - سبتمبر ٢٠١٢،

<http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp253451.pdf>

<sup>57</sup> المصدر أعلاه، ص ١٠.

غير كافية لعدد كبير من الأسر، وتضطر غالبية الأسر لشراء كميات إضافية من السكر (٦٨,١٪) وزيت (٥٥,١٪)، والأرز (٦٧,٥٪)، والمعكرونة (٣٠,٨٪).<sup>58</sup>

هذا وتقوم الحكومة تقليدياً بإبقاء الخبز بسعر منخفض من خلال توفير الدقيق المدعوم للمخابز التي ترعاها الدولة. ولكن، قامت وزارة التموين بخفض الدعم على الدقيق في مارس ٢٠١٣، مما أثار جدلاً واسعاً لدى المنتجين والمستهلكين، حيث أن رفع الدعم سيعني أن "الأسعار التي تدفعها المخابز للحصول على كيس ١٠٠ كيلوغرام من الطحين سترتفع من ١٦ جنيهاً إلى ٢٨٦ جنيهاً".<sup>59</sup> في حين أن وعود الحكومة لشراء الخبز بأسعار الإنتاج وبيعها للمستهلكين المحتاجين بأسعار مدعومة، من المتوقع أن تحد من إمكانية وصول المواطنين إلى الخبز المدعوم، بالإضافة إلى صعوبة تنفيذ الخطة. وبالفعل، تعرّضت عدّة محافظات مصرية إلى نقص في الخبز في ٢٠١٢، وهناك الكثير من المواطنين غير القادرين على الوصول إلى الخبز المدعوم، لأن المخابز تحت رعاية الدولة "لا تزال غير شائعة في كثير من المناطق الريفية".<sup>60</sup>

(٢٢) يرجى توفير معلومات حالية عن سوء التغذية في مصر، مصنفة حسب المنطقة والنوع الاجتماعي. ويرجى تقديم معلومات عن كيفية تأثير رفع الدعم الحكومي على الحق في الغذاء، وما هي الخطوات التي تم اتخاذها لمنع وتخفيف هذه الآثار؟

## الإسكان

تُظهر إحصاءات وزارة الإسكان المصرية أن هناك ١٢٢١ منطقة عشوائية في مصر. بالإضافة إلى عدم امتثالها بقواعد البناء والتخطيط، فإن هذه المناطق تعاني من نقص في المرافق ووسائل الراحة والبنية التحتية الملائمة.<sup>61</sup> ووفقاً لأرقام عام ٢٠١٠، تضم مناطق البناء العشوائي ١٢ و١٥ مليوناً من سكان البلد البالغ عددهم ٨٢ مليون نسمة.<sup>62</sup> ووفقاً للمركز المصري لحقوق السكن، فإن عدد المقيمين في مساكن غير رسمية هو أعلى من ذلك، ويبلغ ٢٠ مليوناً، أي ما يقارب ربع سكان البلد.

وفي حين تنص المادة ٦٧ من الدستور الجديد على الحق في المسكن الملائم لجميع المواطنين، فإن عبارة "الملائم" في النص لا يتم تعريفها. وفي حين أن هذا قد يكون عادياً في العديد من الدساتير، فإن القوانين المحلية التي يمكن أن تعوّض عن غموض المادة ضعيفة جداً، وهي أيضاً لا تقوم بتعريف ما هو السكن الملائم.

مشروعات الإسكان الوطنية الواردة في تقرير الدولة الطرف كانت قد فشلت في كثير من الحالات بسبب الفساد الذي يسببه إدراج القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات. وفي حين أن الحكومة قامت بدفع مخصصات للوحدات السكنية، فقد أظهرت التقارير أن شركات القطاع الخاص التي قامت بتنفيذ مشاريع الإسكان باعت تلك الوحدات بأسعار مرتفعة جداً، وبالتالي حرمت المستفيدين الفعليين، أي المواطنين المحدودين الدخل، من الحصول على وحدات سكنية بأسعار معقولة.<sup>63</sup>

وتحت رعاية مشروع تخطيط مدني جديد تحت عنوان القاهرة ٢٠٥٠ (أعيد تسميته مؤخراً "مخطط التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٢") تعترم الحكومة المشروع في خطة لمدة ٤٠ سنة لتطوير وتحسين ظروف المعيشة في القاهرة. ووفقاً لذلك، سيتم هدم جميع المناطق العشوائية في منطقة القاهرة الكبرى ونقل السكان إلى مدن جديدة في ضواحي العاصمة، وهي خطة أظهرت بالفعل عدم احترام آراء

<sup>58</sup> المصدر أعلاه.

<sup>59</sup> م. حسين، "مصر: المخابز تحتج على خفض دعم الدقيق"، بوابة الأهرام، ٢٠١٣/٣/١٧،

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/67089/Business/Economy/Egypt-bakeries-protest-planned-reduction-of-flour-.aspx>

<sup>60</sup> المصدر أعلاه.

<sup>61</sup> "السياسات الضعيفة عقبة أمام تنمية السكن العشوائي"، أخبار الجامعة الأميركية في القاهرة، ٢٠١٢/١٢/٤،

<http://www.aucegypt.edu/newsatauc/Pages/story.aspx?eid=1004>

<sup>62</sup> هذه المعلومات قديمة (تعود لعام ٢٠١٠)، ولم يتم جمع بيانات حديثة عن الموضوع.

<sup>63</sup> س. الورداني، "العقارات في مصر: لا مكان للفقراء"، بوابة الأهرام، ٢٠١١/١/٩،

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/3419/Business/Economy/Egypt-real-estate-No-room-for-the-poor.aspx>

المواطنين أو حقوقهم. فنادرًا ما يتم استيفاء المتطلبات الأساسية لتنفيذ الإخلاء، ويتم الطرد بطريقة عشوائية. وعندما يقومون ببناء مبان سكنية بديلة، تكون في مواقع مع مرافق متخلفة للغاية.<sup>64</sup>

وهناك الكثير من الغموض فيما يتعلق بالميزانية السنوية الممنوحة للإسكان، حيث أنه من غير الواضح كيف سيتم إنفاقها. ففي ميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣، تم تخصيص حوالي ١٧,٥ مليار جنيه للإسكان، أي ٢,٧٦٪ من إجمالي الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، تم الإعلان عن الميزانية المخصصة لتطوير المناطق العشوائية والمناطق الفقيرة لتكون حوالي ٤٠٠ مليون جنيه مصري، بزيادة ٣٠٠ مليون من العام ٢٠١١.<sup>65</sup> ولم يتضح بعد كيف سيتم إنفاق ٤٠٠ مليون جنيه على تطوير المناطق العشوائية، وخصوصًا مع عدم وجود سياسة تشدد الحاجة إليها لتطوير هذه المناطق.

(٢٣) يرجى تقديم معلومات إضافية بشأن ما تفعله الدولة الطرف لجمع معلومات أكثر اتساقًا حول الوضع الحالي للسكن اللائق في مصر، بما في ذلك عدد عمليات الإخلاء القسري التي تحدث في البلاد. ويرجى أيضًا توضيح ما هي القوانين التي تحظر عمليات الإخلاء القسري وضمان الحق في السكن الملائم.

(٢٤) يرجى تحديد مدى تلبية مشروع الإسكان الوطني الموصوف في الفقرات ٤١٠-٤٢٣ من تقرير الدولة للاحتياجات السكنية للسكان. ويرجى تقديم معلومات عن الخطط المستقبلية لتوفير السكن المدعوم للمواطنين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. ويرجى شرح كيف ستجذب مشاريع الإسكان الوطنية مستقبلًا أوجه القصور في المشاريع السابقة، والتي أدت إلى عمليات الإخلاء القسري والزيادة في أسعار الوحدات السكنية.

## المادة ١٢ الرعاية الصحية

قطاع الصحة يتم خصصته على نحو متزايد. ففي العام ٢٠١١، كانت وحدات الرعاية الصحية الخاصة تشكل حوالي ٤٧٪ من الوحدات على الصعيد الوطني، لكن الرقم ارتفع إلى أكثر من ٦٦٪ في ٢٠١١.<sup>66</sup> في الوقت ذاته، ارتفع الإنفاق على الرعاية الصحية من الجيوب من ٤٧٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٦١٪ في ٢٠١٠.<sup>67</sup> وارتفعت تكاليف الرعاية الصحية من ٦,٥٪ من إنفاق الأسر في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٩,٦٪ في ٢٠١٠/٢٠١١،<sup>68</sup> مما يشير جزئيًا إلى العبء الإضافي الملقى على الأفراد. وفي حين أن هذا أثقل كاهل المصريين بالمزيد من النفقات، فقد حرم أيضًا أولئك الذين لا يستطيعون تحمل كلفة هذه الخدمات. وأدى هذا إلى إفقار النتائج الصحية، فازدادت معدلات وفيات الأمهات من ٣٩٪ في ٢٠٠٩ إلى ٤٦٪ في ٢٠١١، على سبيل المثال.<sup>69</sup> وكان هناك أيضًا انخفاض في عدد الأطفال الذين تم تطعيمهم من عام ٢٠١٠ (٩٦,٧٪) إلى عام ٢٠١١ (٩٤,٢٪).<sup>70</sup>

<sup>64</sup> عدد كبير من سكان المناطق الفقيرة انتقلوا إلى المدن الجديدة ذات المرافق الضعيفة أو المعدومة وفرص العمل صعبة، ليضطروا بعد ذلك إلى العودة مرة أخرى إلى القاهرة لإيجاد أماكن جديدة. بعض هذه الحالات يمكن العثور عليها في التقرير الذي أعده منظمة العفو الدولية المشار إليه في المقالة المذكورة أعلاه.

<sup>65</sup> ع. عبد الغفار، "وزير التنمية المحلية: ارتفاع ميزانية العشوائيات لـ ٤٠٠ مليون جنيه"، اليوم السابع،

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=966369>

<sup>66</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٣:

الصحة، [http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book\\_eng/health/untitled1/files/health.pdf](http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book_eng/health/untitled1/files/health.pdf)

<sup>67</sup> بيانات البنك الدولي، "جمهورية مصر العربية"،

<http://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-republic>

<sup>68</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "المدخول والمصروفات والاستهلاك: مصر في أرقام ٢٠١٣،

" <http://www.capmas.gov.eg/pdf/EgyptInFigure/EgyptInFigures/pages/arabic%20link.htm>.

<sup>69</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الدليل الإحصائي السنوي: الصحة،

<http://www.capmas.gov.eg/pdf/EgyptInFigure/EgyptInFigures/Tables/Arabic/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9/health/index.html>

<sup>70</sup> المصدر أعلاه.



وقد انخفض الإنفاق الحكومي على الصحة في السنوات الماضية نتيجة لزيادة وتيرة الخصخصة. ففي العام ٢٠٠٠، كان الإنفاق على الرعاية الصحية يصل إلى ٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع الرقم إلى ٦,١٪ في ٢٠٠٢. ولكنه بدأ بالانخفاض منذ ذلك الحين، واستمر حتى وصل إلى ٤,٨٪ في ٢٠١٢.

٢٥) يرجى تقديم معلومات عن التقدم المحرز في تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك معلومات عن مخصصات الميزانية المحددة لهذه الخدمات. ويرجى تحديد ما إذا كانت الدولة الطرف قد أجرت تقييم أثر التخفيضات التي طالت القطاع الصحي على حقوق الإنسان، وإذا كان الأمر كذلك، كيف أثر على صنع السياسات في هذا القطاع.

### المادة ١٣ التعليم

تدهور التعليم في مصر في السنوات الماضية، وتضاعف عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس تقريباً، من ٢٦٧٠٨٧ في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٤٤٧١٧ في عام ٢٠١٠.<sup>71</sup> بالإضافة إلى ذلك، تحسّنت معدلات معرفة القراءة والكتابة بشكل طفيف بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠: فارتفعت معرفة القراءة والكتابة بين الشباب إجمالاً (الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة) من ٨٥٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٧٪ في ٢٠١٠، في حين ارتفع إجمالي محو الأمية بين البالغين من ٧١,٤٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٧٢٪ في عام ٢٠١٠.<sup>72</sup>

قامت سياسات الدولة على الحد من دورها في توفير التعليم وسمحت للمدارس الخاصة بتولي المهمة، كما يتضح من خلال خفض مخصصات التعليم في الميزانية. فقد كانت نسبة الإنفاق العام على التعليم في عام ٢٠٠٥ تبلغ ١٦,٢٪ من إجمالي نفقات الدولة، لكنها انخفضت إلى ١١٪ في عام ٢٠٠٨،<sup>73</sup> وراوحت بين ١٠٪ و ١١٪ في عام ٢٠١٢. في الوقت نفسه، شكّلت الرسوم الدراسية والمدرسية نسبة ٣٨٪ من إجمالي إنفاق الأسرة على التعليم في ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بـ ٤٢٪ للدروس الخصوصية،<sup>74</sup> الأمر الذي يوضّح تدهور نوعية التعليم العام والاعتماد المتزايد على القطاع الخاص في التعليم.

٢٦) يرجى تقديم معلومات عن إكمال الدراسة ومستويات محو الأمية منذ عام ٢٠٠٨، موزعة حسب المناطق الحضرية والريفية والمحافظات والجنس، وكذلك عن الخطوات التي تم اتخاذها منذ ذلك الحين لتحسين التعليم. وعلى وجه الخصوص، يرجى تقديم معلومات عن أثر برامج محو الأمية التي تم وصفها في الفقرات ٣٨٤-٣٨٩ تقرير الدولة.

<sup>71</sup> بيانات البنك الدولي، "جمهورية مصر العربية"، مصدر سابق (هامش ٦٧).

<sup>72</sup> المصدر أعلاه.

<sup>73</sup> المصدر أعلاه.

<sup>74</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "المدخول والمصروفات والاستهلاك: مصر في أرقام ٢٠١٣، مصدر سابق، ص ١١١.